

قررت محكمة جنايات شمال القاهرة، المنعقدة بأكاديمية الشرطة، اليوم الخميس، تأجيل محاكمة مبارك وابنيه علاء وجمال، وحبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق ومساعديه الستة، المتهمين فى قضية قتل المتظاهرين وإهدار المال العام، لجلسة الاثنين والثلاثاء المقبل، لسماع مرافعة المدعين بالحق المدنى.

وطالبت النيابة العامة المصرية فى مرافعتها أمام محكمة جنايات القاهرة بإعدام الرئيس السابق حسنى مبارك ووزير الداخلية الأسبق اللواء حبيب العادلى و6 من معاونيه فى قضية قتل المتظاهرين ، حسبما أفادت تقارير الصحف المصرية.

وأكدت النيابة فى مرافعتها أن مبارك وإن لم يكن فاعلاً أصلياً فى الجريمة إلا أنه لم يصدر أوامره للعادلى بوقف قتل المتظاهرين بعد علمه بسقوط شهداء يوم 25 يناير فى السويس، وخلال أيام 26 و72 و82 يناير، ورغم ذلك ترك العادلى فى منصبه.

وقالت النيابة إنها أثبتت جريمة القتل على العادلى ومساعديه من خلال شهادة اللواء حسين عبدالحميد الشاهد التاسع فى قضية قتل المتظاهرين، حيث قال عبدالحميد إن العادلى ومساعديه اتفقوا على مواجهة المتظاهرين بأي وسيلة. وقارن ممثل النيابة بين موقف مبارك من المتظاهرين وموقفه حين قتل عشرات السائحين فى هجوم مسلح بمدينة الأقصر عام 1997. وقال للمحكمة إن مبارك انتفض حين علم بالهجوم على السياح وأقال وزير الداخلية فى ذلك الوقت اللواء حسن الألفى.

النيابة: حديث مبارك عن عدم إطلاق رصاص على المتظاهرين "كلام مجانيين" .. والرئيس السابق اتهم "القوات المسلحة" بعدم السيطرة على الفوضى مما دفعه للتحدى .. ووجدى وسليمان كشفا تورطه والعادلى فى إطلاق النار

استكملت النيابة العامة، اليوم الخميس، الجزء الثالث من مرافعتها فى قضية قتل المتظاهرين والمتهم فيها الرئيس السابق ونجليه علاء وجمال ووزير الداخلية الأسبق و6 من مساعديه، ورجل الأعمال الهارب حسين سالم، والمتهمين فى قضية قتل المتظاهرين وإهدار المال العام، حيث بدأ المحامى العام الأول مصطفى سليمان واستكمل مرافعته بالحديث عن مسئولية المتهمين عن إصدار أوامر لجهاز الشرطة بإطلاق الرصاص على المتظاهرين من أجل الاستمرار فى الحكم.

كما ذكرت النيابة فى مرافعتها أن "مبارك" نفى فى التحقيقات إصدار أى أوامر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، وأشارت النيابة إلى أن هذا الكلام غير منطقي وغير معقول وتابعت النيابة "ده كلام مجانيين"، وتساءلت أليس "مبارك" المتهم الأول ثار واستشاط غيظاً عندما وقع حادث مذبحه الأقصر عام 97 ومات عدد كبير من الأجانب، وأقال على الفور وزير الداخلية الأسبق اللواء محمد حسن الألفى، وأتى بالمتهم الخامس اللواء حبيب العادلى خلفاً له، فلماذا لم يثار ولم يستشظ غيظاً عندما مات العديد من المواطنين المصريين والمتظاهرين وهم من رعاياه وأهل بلده.

وذكرت النيابة أن الرئيس السابق "مبارك"، قال فى التحقيقات إنه طلب من القوات المسلحة النزول للشوارع للسيطرة على أعمال الفوضى والانفلات الأمنى التى شاهدها البلاد فى أعقاب جمعة الغضب 28 يناير"، للسيطرة على الأحداث.

وأضاف أن "مبارك" قال بالنص "ولما لقتهم معملوش حاجة ومقاموش بدورهم على النحو المطلوب اضطريت أن أتحدى"، وتساءلت النيابة ما هو النحو المطلوب من القوات المسلحة وكان عايز يضبط الشارع إزاي.

وكشفت النيابة أن أقوال اللواء محمود جدى وزير الداخلية واللواء عمرو سليمان، أدانت الرئيس السابق المتهم الأول ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى المتهم الخامس فى قضية قتل المتظاهرين، وكشفت إدانتها وتورطها فى إطلاق الرصاص على المحتجين سلمياً فى الميادين العامة، حيث كشفا بأنه لا يجوز التعامل مع المتظاهرين على

النحو الذى شهدته الثورة بذلك العنف دون أن يُخبر وزير الداخلية رئيس الجمهورية بالوضع وتلقى أوامره فى كيفية التعامل مع المتظاهرين

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 05/01/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com